

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

ممارسة الحوار حول الأوامر المرتبطة بالأجزاء و الشرائط

لقد أسلفنا أنَّ المحقق الهمداني قد عدَ الأوامر المستحبة في زمرة الإرشادات، بينما قد نقضنا عليه بالنواقض فاستنجدنا بأنَّ أغلبيتها مولوية تماماً إلا ما خرج، أي عكسَ معتقد المحقق البروجردي، فإنَّا لم نعثر على مُبرِّر دالٌّ على أغلبية الأوامر الإرشادية.

ثمَّ قد توصلنا إلى الأوامر المبينة للأجزاء و الشرائط حيث قد أدرجها المحقق الهمداني ضمن الإرشادات أيضاً كالنهي عن الغرر و... زاعماً بأنَّ ارتكاب الغررية ضمن المعاملة حيث لا يُستدعي الْحُرْمَة المولوية إطلاقاً وبالتالي قد استنتاج أنَّها إرشادية نحو بطidan العمل الغرري فحسب بحيث تُبَيَّنَأنا أمثلُ هذه الأوامر بأنَّ العقد الغرري لا يُثْمِر ثمره في الخارج.

و على هذا المِنْوَال قد صرَّحَ المحقق الخوئيَّ قائلاً:

«و قد ذكرنا في موردها أنَّ الأوامر و النواهي الواردة في المركبات قد انقلبت عن ظهورها الأولى إلى ظهور ثانوي في الإرشاد إلى جزئية شيء أو شرطيته أو الإرشاد إلى مانعيته أو الإرشاد إلى الفساد، وأظهر منها المعاملات كنهيه (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) عن البيع الغرري أو المناهضة و نحوهما، لأنَّه ظاهر في الإرشاد إلى فساد تلك المعاملات، و أمره بترك الصلاة في أيام العادة أيضاً كذلك، لأنَّه إرشاد إلى اشتراط الطهارة في الصلاة و فسادها في حالة الحيض، فلا ظهور لها في الأمر المولوي حتى يستدلُّ به على كون العبادات محرمة ذاتية على الحائض». [1]

و تُعرض على المحقق الهمداني - و بالتبع على المحقق الخوئي - :

1. أولاً: لا تُرافقُكم بأنَّ كافة الأوامر الامرية بالجزئية و الشرطية و المقدمية و... تُعدُّ إرشادية - لو فَحَصَنَاهَا بأكملها - التَّفَحُصُ - نظير النهي عن «أكل المال بالباطل» و عن «القمار» و عن «الرِّبَا» و... فإنَّ امتلاك الآلات القمارية و التَّصْرِفُ فيها و في الأموال الربوية - بشتى التصرفات - يُعدَّ محرماً مولوياً في الشريعة جزماً إذ قد رَتَبَ المولى العقوبة عليها أيضاً ثمَّ استخرجنا منها الفساد و البطidan لاحقاً، فلا يتحقق لأحد أن يتغافل بأنَّ نواهي الرِّبَا - الناهية عن المانعية - تُعدُّ إرشادية بحثة فإنه تعالى قد صرَّح قائلاً: «وحَرَّمَ الرِّبَا» وبالتالي إنَّ حرمتَه مولوية حتماً، و لهذا لا يَتَمَّ اتخاذ ضابط عامَّ بأنَّ «كلَّ الأوامر المُرْشِدَةُ إِلَى الْجَرِئَةِ وَالشَّرْطَةِ وَالْمَانِعَةِ و... تُعدُّ إِرْشَادَةً».

2. و ثانياً: قد صرَّحَ المحقق الهمداني بأنَّ محور الإرشادية هو أنَّ ينكشف الملاك من ذات العمل - كالعدالة و الظلم - و أنَّ محورية المولوية تحول حول أمر المولى بذلك العمل فستنُسبُه حينئذ مطلوبته أو مغبوبته، بينما المحقق الهمداني بنفسه لم يُطبق هذه الضابطة في الأوامر الامرية بالجزئية و الشرطية، إذ إنَّ منشأ استنبطان الجزئية و الشرطية و... هو أمر الشارع بالضبط و لهذا سُتُّعدَ كافة الأوامر الامرية بالجزئية و المقدمية و... مولوية فإنَّا لولا أمر المولى لما أدركنا الملاك إطلاقاً، وبالتالي سيَتَحَمَّ على المحقق الهمداني أنَّ يُقرَّ بمولوية هذه الأجزاء و الشرائط وفقاً لضابطه العام.

ولكن الرأي الأجرد الذي يصون عن النقاشات هو أن المولى لو أعمل مولويته -بالقرينة- في العمل لأصبح مولوياً وإلا فإن إرشادياً، وبهذا الأسلوب ستتألف النماذج الماضية مع المولوية والإرشادية.

مواجهة لمغالطة المشهور

إن المشهور قد اتّخذ سبيلاً آخر لتفكيك المولوية عن الإرشادية و هو أنه يلاحظ «آثار العمل» فلو رتب الشارع الثواب والعقاب المستقل لاستكشف المولوية عندئذ و لو لا ترتيب الآثار الأخرى لعد العمل إرشادياً تماماً.

و نُنحرِّج مقالة المشهور:

1. أولاً: لو بنى المشهور معياره على تواجد الثواب والعقاب، فلن يعترف المشهور بوجود الثواب المستقل في «مقدمة الواجب» فإن هؤلاء الأعلام -نظير المحقق الأخوند و....- قد اتّخذوا وجوبها شرعاً غيرياً - رغم تسلّم الوجوب العقلي أيضاً - فيفترض عليهم أن يُقرّوا أيضاً باستقلالية الثواب والعقاب فيها، بينما لم يتزمّنوا بها في المولوية والإرشادية و استنكروا الاستقلالية.

2. و ثانياً: إن المشهور قد تزحّلّوا في مغالطة جلية ستتّضح باستعراض مقالة المحقق الخوئي قائلاً: «أن الأوامر و النواهي الواردة في المركبات قد انقلبت عن ظهورها الأولى إلى ظهور ثانوي في الإرشاد إلى جزئية شيء أو شرطيته أو الإرشاد إلى مانعيته أو الإرشاد إلى الفساد، وأظهر منها المعاملات كنهيه (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) عن البيع الغري أو المنابذة و نحوهما، لأنَّه ظاهر في الإرشاد إلى فساد تلك المعاملات»^[2]

و قد عاينته حينما أراد أن يُسجّل إرشادية تلك الأوامر فقد استدلّ بأنّها ظاهرة في الإرشاد، و هذه مصادرة بالمطلوب بكلّ وضوح.

3. و ثالثاً: إنّا نتساءل المشهور: كيف أصبحت الأوامر الامر بالجزئية و الشرطية و... إرشادية عقلية بينما لو لم يكن المولى آمراً بها لما كنا نتوصل إليها في الشريعة إطلاقاً، فمجرّد أن الشارع لم يُرتب الثواب والعقاب الاستقلالي عليها لا يُنتج إرشاديتها العقلية - كما زعمه المشهور - بل المحور الرئيسي هو «إعمال المولوية و عدمه».

ولكي نتّخّط هذه التّبعات - الضّارة بالمبني الأصولي - قد سلّكنا سلّكاً مُتميّزاً و هو «إعمال المولوية» فعلينا أن نمحّص شتّى القرائن كي نرى المولى: هل أعمل مولويته في ذاك العمل المحدّد أم لا.

و نظراً للنّوّاقص المسبقة لم تَضع المعيار وجود الثواب والعقاب كضابط للمولوية و الإرشادية فإن الشارع بإمكانه أن يُعمل مولويته حتى في الأعمال الغيرية و الجزئية و الشرطية و المانعية - و بالطبع سيَلْحُقُّهُ الثواب والعقاب الأخرى أيضاً -.

حَسْمُ جَذْرِ التَّرَاعَاتِ حَوْلِ الإِرْشَادِيَّةِ وَالْمَوْلَوِيَّةِ

و في هذا الحَقل، لكي نَحْسِمُ الشِّجَارَ نقول: أساساً إنّ الأجزاء و الشرائط لا تمتلك حكماً مولوياً كي يتَشَعّب حكمها إلى المولوي و الإرشادي فإن مَقْسَمهما هو الحكم الشرعي بينما الأجزاء و الشرائط و الموانع و... لا تمتلك حكماً كي تَنقَسَمَ إليهما و إنّما الشارع قد بين جوانب المركب قائلاً: «تلك الصلاة المفترضة، في أولها التكبير و في آخرها التسليم و...، وبالتالي لم يحكم الشارع بشيء إطلاقاً بل قد وضح كيفية تأدية المركب و التّحبي عن المowanع و المُبطلات.

فرغم ورود صيغة الأمر و النهي تجاهها - اركع و اسجد و...- إلا أنها تعد ظاهرية صورية تماماً - أي إرشادية لغوية - إذ لا حكم لأوامر الغيرية و الضّمنية و الإرشادية و أقرانها، و حيث إنّها صورية فلا أرضية كي يُقال بأن المولى قد أعمل مولويته فيها، فإن

المولى يُعمل المولوية في الأحكام الكلية كأقيموا الصلاة و الصيام و ... فحسب.

فبالنّالِي لو أمر المولى بالكيفية المحدّدة أو بجزء خاصٍ لأصبح ذاك التّحدّيد صغرى لحكم العقل بلزوم الامتثال بالطريقة التي قد بينها الشّارع.

و بالختام نعتقد بأنّه قد طرأ خلط للأعلام بين الإرشاديّ اللغويّ الصّوريّ و بين الإرشاديّ المصطلح الذي يُقابل الحكم المولويّ في الحكم، بينما الإرشاديّ اللغويّ هو الظاهريّ الصوريّ الذي يتوفّر في الأوامر الآمرة بالجزئية و الشرطية و المقدّمية و

[1] موسوعة الإمام الخوئي. 7. Vol. 332 قم - ایران: مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي.

[2] نفس المصدر الماضي.